

# كيري يضغط على.. عباس!

## إسرائيل تطرح عطاءات استيطانية وتبيع أملاك اللاجئين

عملية التسوية

مسعى جديد جاء لأجله وزير الخارجية الأميركية إلى فلسطين لتدارك نتائج رفض تل أبيب الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين وهو ما هدد بنسف المفاوضات. مهمة هدفها مراعاة إسرائيل على حساب السلطة الفلسطينية

علي حيدر

بعمليات أدت إلى مقتل إسرائيليين، كما تصر إسرائيل على أنها هي التي تحدد هوياتهم.

«بديعوت أحرونوت» أوضحت أن الفلسطينيين يطالبون بتحرير 1000 أسير فلسطيني، كما تطرح إمكانية أخرى بأن تحرر إسرائيل أسرى آخرين، على أن يُبعد الخطيرين منهم إلى الدول العربية حتى نهاية فترة محكوميتهم. على صعيد آخر، وغير بعيد من الحرب النفسية التي تحاول إسرائيل شنها على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، تعدت إذاعة الجيش الإسرائيلي الحديث عن أن وزير الاقتصاد نفتالي بينيت يتزعم تياراً يرغب في اعتقال أو إبعاد الرئيس عباس، وإضعاف السلطة تمهيداً لانتهائها عبر خطوات اقتصادية ضاغطة، فيما تقف الوزيرة ليفني بشدة ضد هذا الخط.

لكن مصادر الجيش الإسرائيلي توقعت أن يخضع عباس في نهاية المطاف لمطالب واشنطن وتل أبيب، وأن يقبل تمديد المفاوضات مقابل الأسرى وبعض التحسينات في الضفة، فيما تلوح في الأفق عصا العقوبات والمستقبل الشخصي لعباس وحاشيته. في الجهة المقابلة، أعلن مسؤول فلسطيني

مع وصول الاتصالات إلى منعطف حاسم، وما تواجهه من عقبات حالت حتى الآن دون الاتفاق على صفقة متكاملة تنطوي على تمديد المفاوضات وتحرير أسرى فلسطينيين، التقى وزير الخارجية الأميركية جون كيري أمس رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في تل أبيب التي وصلها أمس في زيارة مفاجئة، على أن يزور ورام الله، عفي محاولة منه لمنع انهيار المحادثات، وتأتي بعد المواقف الحاسمة التي أطلقها قادة إسرائيليون يرفضون تحرير الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين، والحديث عن أيام حاسمة سوف توضح ما إن كانت الأمور ستتجه نحو صفقة أو الانفجار.

زيارة وزير الخارجية الأميركي رسمت لها السلطة الفلسطينية سقفاً بتحذيرها من أنها قررت بدء خطوات الانضمام إلى منظمات الأمم المتحدة في حال لم يحمل كيري جواباً واضحاً باطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين.

وفي السياق، نقلت صحيفة «هآرتس» عن مسؤول إسرائيلي كبير، قوله إن «الولايات المتحدة قد تفرج عن الجاسوس الإسرائيلي جونانان بولارد كوسيلة لدفع المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية». وأضاف المسؤول، الذي لم يتم كشف هويته، «هناك احتمال بأن يكون الإفراج عن بولارد جزءاً من اتفاق لتمديد مفاوضات السلام ولكن لا شيء نهائي حتى الآن».

وكما هي العادة، تحدثت تقارير إعلامية إسرائيلية عن أن كيري سوف يمارس ضغوطاً على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، لقبول الاقتراح الأميركي بتمديد المفاوضات لمدة ستة أشهر، مقابل تحرير أسرى من الجانب الإسرائيلي، على أن يناقش مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو فكرة تجميد «هادئ» للبناء الاستيطاني، ونقل مناطق «ج» إلى السلطة الفلسطينية، كما لفت موقع «واللاه» العبري إلى أن وزير الخارجية الأميركي سيحاول التوصل إلى اتفاقات شفوية فقط، مشيراً إلى أن نقطة الخلاف الأساسية بين الطرفين تتمثل في تحرير فلسطيني 48، وتجميد البناء في المستوطنات، وهي القضايا نفسها التي مثلت عقبة الصيف الماضي أمام استئناف المفاوضات، إذ طالب الفلسطينيون حينها بتحرير الأسرى الأمنيين منذ ما قبل اتفاق أوسلو، أو استبدال ذلك بتجميد تام للاستيطان ما وراء الخط الأخضر، لكن نتنياهو وافق على الطلب الأول، ورفض أن يضم الأسرى الفلسطينيين المحررين، أي من فلسطيني 48، وايضاً بحسب موقع «واللاه».

في السياق، تحدثت تقارير إسرائيلية أخرى، عن أن الثمن المطلوب لتمديد المفاوضات يراوح بين تحرير بضعة مئات من الأسرى الفلسطينيين، أو تجميد البناء خارج الكتل الاستيطانية، على أن يقرر نتنياهو أيهما أقل ضرراً عليه، في ضوء التجاذبات السياسية الداخلية. وتوضح التقارير نفسها أن الحديث يدور عن تمديد للمفاوضات لا يتجاوز الستة أشهر، وأن إسرائيل أعربت عن استعدادها لتحرير بضعة مئات من الأسرى الذين لا يعارض الشباب ومصصلحة السجنون تحريرهم، والذين هم غير مدانين



قررت السلطة الفلسطينية بدء الخطوات للانضمام إلى منظمات الأمم المتحدة في حال لم يحمل كيري جواب حول إطلاق الأسرى (أ ف ب)

غزة

## في انتظار الجلادين

أن كتلة «حماس» البرلمانية ترفض التعامل مع الاتفاقات الدولية وتعددها ثقافة غريبة مخالفة للدين.

واستذكرت المعركة التي خاضتها مؤسسات المجتمع المدني ضد المحاولة السابقة التي أجرتها «حماس» لإقرار قانون عقوبات جديد عام 2013، وكان يشمل عقوبات الجلد والرجم والقطع، مشيرة إلى أن المسودة الجديدة حاولت تفادي هذه العقوبات برغم إبقاء عقوبة الجلد.

وتساءلت الغنيمي: «من ضمن إلا تضاف عقوبات الرجم والقطع إلى المسودة الحالية حين تجري مناقشتها؟»، وأكدت أنه «بالرغم من الحاجة إلى قانون للعقوبات بعد تزايد جرائم العنف والجرائم الإلكترونية فإن الحل لا يكون عبر حلول عرجاء»، مشيرة إلى أن الأفضل أن يجري التوصل إلى اتفاق مصالحة بين «فتح» و«حماس» لتلافي الكثير من المشاكل.

عضو مجلس إدارة نقابة المحامين وأمين سرها، زياد النجار لفت بعدما اطلع على نسخة من مسودة القانون، إلى أن «أساس دراسة القانون خطأ، وطرحه أيضاً خطأ، وآلية دراسته التي جرت مناقشة للقوانين التشريعية داخل المجلس»، مؤكداً أنه «فيما صدر أو سيصدر، فسبكون غير قانوني لأنه أشبه بسياسة فرض قوة الواقع».

وشدد النجار في حديث لـ «الأخبار» على أن نقابة المحامين الفلسطينيين تعبر عن موقفها بالرفض التام لهذه المسودة، التي تود كتلة «حماس» تطبيقها، مبيناً حسب مصادره أنهم استعانوا بقوانين العقوبات

وقضاة وأشخاصا من النيابة العامة ومن حقوق الإنسان ومختصين نفسيين لدراسة أي قانون يُوضع».

وأضاف أبو وردة، وهو من أقدم المحامين في القطاع، إن «غزة تمر في أوضاع سيئة وغير مسبوقة، ويجب على المجلس التشريعي أن يدرس أسباب الجريمة وغيرها من المخالفات القانونية التي تؤدي إلى السجن، وأن تعالجها بدلاً من أن يدرس ويطبق قوانين فجأة ويعدل القوانين القديمة». بدورها، مديرة مركز الدراسات والأبحاث القانونية للمرأة، المحامية

ينص على ضرورة موافقة نصف أعضاء المجلس التشريعي زائداً واحداً حتى تكون الجلسة قانونية، على أن يقرأ القانون قراءتين أو ثلاث قراءات قبل أن يحول إلى رئيس السلطة الوطنية للموافقة عليه.

وبعقب مشروع القانون الجديد المتهم بجرائم الإرهاب، وهو كل عمل إجرامي بيت العرب في نفوس المواطنين بعقوبة المؤبد أو الطويل المدى، أما من ينشر معلومات تمس الأمن القومي كذباً أو افتراءً، فيعاقب بالحبس والجلد.

أمين سر كتلة «حماس» في غزة نافذ الدهون قال في تصريحات إذاعية إن «القانون الجديد سيحمل في مواده عقوبة الجلد، التي تبدأ من 80 جلدة متواصلة بالنسبة إلى القضايا الجنائية، و20 جلدة كحد أدنى بالنسبة إلى الجنح».

ولفت الدهون إلى أن الهدف من وراء تغيير قانون العقوبات ناتج عن عدم ردع القانون الحالي للمجرمين «الذين اعتبروا السجن مكاناً للإقامة والتنزه ليس إلا»، مشيراً إلى أن ذلك القانون سيكون أكثر ردياً وعقاباً للمجرمين.

غير أن المحامي غازي أبو وردة رفض وبشدة مبدأ دراسة قانون جديد من قبل المجلس التشريعي لتطبيقه وتعديل قانون العقوبات الفلسطيني. وأوضح في حديث لـ «الأخبار» أن «المجلس التشريعي يدرس من يوم حل الانقسام بين الضفة والقطاع القوانين ويكتفي أعضاؤه بمشاورة بعضهم بعضاً ومشاورة لجانهم فقط، وهذا خطأ كبير، لأنه قانونياً وإلزامياً أيضاً يجب أن تؤلف لجان تضم محامين



تتراوح عقوبة الجلدين 20 إلى 80 جلدة



زينب الغنيمي شددت على أن «إقرار قانون العقوبات الجديد في غزة دون الضفة الغربية سيؤدي من الانقسام»، موضحة أن «القانون سيعكس وجهة نظر أيديولوجية أحادية الجانب». وأشارت الغنيمي في حديثها لـ «الأخبار» إلى أن من «سيشرع القانون في غزة سيميل إلى الاعتماد على الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد، برغم أن القانون الأساسي أشار إلى وجود مصادر أخرى»، منوهة إلى